الأيام ALAYAM
السبت 9 صفر 1434 - العدد 8657
Saturday 22nd - December 2012 - No.8657
www.alayam.com

### أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حوار مع « الأيام ALAYAM »:

# نواجه تحديات مختلفة.. واستقرار إقليمنا أولوية

د. عبداللطيف بن راشد الزياني

**كتب ـ عيسى الشايجي:**

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني شخصية متميزة تعتمد منهجية علمية رصينة في العمل، والحديث مع شخصية بهذه الكفاءة يكون سلساً لأنها شخصية ملمة بكل الأمور في مجال اختصاصها.

لذلك وانت تتحدث مع الدكتور عبداللطيف الزياني لاتملك إلا أن تتفاءل بالانجاز وبالعمل وبالمستقبل، فهو في صلب دائرة صنع القرار، وملم بكل التفاصيل الدقيقة لمجريات الامور والطريق واضحة أمامه.

ان مسيرة مجلس التعاون لدى الدكتور عبداللطيف الزياني هي مسيرة ثابته، راسخة، واثقة، ومستمرة نحو تحقيق اهدافها التي تأتي في مقدمتها مسألة التكامل والاتحاد. ويضع الدكتور الزياني في اولويات مهامه كأمين عام لمجلس التعاون، مسألة دعم وتعزيز المواطنة الخليجية، فالمجلس وُجِد – كما يرى الدكتور الزياني – لخدمة المواطن الخليجي، وبالتالي فإن كل الجهود يجب ان تنصب نحو امنه واستقراره ورفاهيته.

ان اللقاء مع الدكتور عبداللطيف الزياني يضعك أمام شخص تمرس في العمل، وذي خبرة طويلة ومتعددة وغنية، ولمن لايعرفون الدكتور الزياني فهو قد شغل منصب رئيس الأمن العام طيلة 6 سنوات، وبعد ان تدرج في الترقي الوظيفي في قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية، حيث خدم في كتيبة المشاة الآلية الملكية، والدفاع الجوي الملكي، وسلاح الجو الملكي البحريني، ومدير التخطيط والتنظيم، مدير العمليات المشتركة، ثم منصب مساعد رئيس هيئة الأركان للعمليات والمسئول عن العمليات المشتركة، ورئيسا للجنة الوطنية لمواجهة الكوارث، بالإضافة إلى عمله كرئيس للأمن العام. نال العديد من الأنواط والأوسمة للكفاءة التي ابداها في مسيرة عمله.

وفيما يلي نص الحديث مع الامين العام لمجلس التعاون:

**خطى مجلس التعاون متأنية وتأخذ كل الأمور في الحسبان**

■ تعقد في المنامة في شهر ديسمبر القادم القمة الـ33 لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل ظروف إقليمية وعربية ودولية استثنائية، ما هي أبرز الملفات التي تبحثها هذه القمة؟

**– القمة ستبحث مسيرة العمل المشترك بين الدول الأعضاء، والتوصيات المرفوعة الى المجلس الأعلى من المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والتقارير المعدة من الأمانة العامة بشأن عدد من الموضوعات والمقترحات الهادفة الى تطوير مسيرة العمل الخليجي المشترك، اضافة الى القضايا الاقليمية والدولية الراهنة.**

■ أسس مجلس التعاون حوارات استراتيجية مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية، ماهي أهداف هذه الحوارات؟ وما هو تقييم معاليكم للحوارات الاستراتيجية التي تجريها دول المجلس مع الدول والمجموعات الخرى؟

**– إن الحوارات بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الصديقة تعبر عن الرغبة المشتركة في تعزيز التعاون معها في جميع المجالات بما يحقق المصالح الحيوية المشتركة للجانبين، والتشاور وتبادل وجهات النظر في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.**

**وتهدف الحوارات الاستراتيجية إلى تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى بشكل متكامل، وذلك عبر الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويشمل ذلك المجالات السياسية، والاقتصادية، والتنموية، والثقافية، وغيرها من المجالات التي يتفق الجانبان على إدراجها في الحوار الاستراتيجي، ووضعها في خطط عمل لترجمة هذا الحوار إلى برامج عملية في إطار زمني محدد وضمن آلية متفق عليها . وقد أقام مجلس التعاون عدداً من الحوارات مع شركائه الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية والهند واليابان، وتركيا، والصين، واستراليا، ورابطة دول الآسيان، وغيرها من الدول والتكتلات.**

**ونتطلع إلى مزيد من التعاون لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الحوارات.**

**«درع الجزيرة» استجابة طبيعية لتطلعات شعوب الخليج**

■ احتفلت اليمن مؤخرا بمرور سنة على توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقد قام معاليكم بالمشاركة في هذا الاحتفال، كيف رأى معاليكم اليمن، وهل بالإمكان إلقاء الضوء على ما تم تنفيذه في هذه المبادرة، وهل هناك عقبات تكتنف تنفيذ بعض بنودها ؟

**– إن المبادرة الخليجية مثلت طوق النجاة الذي جنب اليمن الدخول في حرب أهلية، وحافظ على كيانه وقواته المسلحة من الدمار. حيث أوجدت المبادرة مخرجاً سياسياً للأزمة، وفتحت الباب أمام تسوية سياسية، مهدت لعملية نقل سلمي للسلطة في اليمن وتمت، وفقا لآليات المبادرة التنفيذية، على مراحل متزامّنة. وقد انتهى، بنجاح، تنفيذ المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية .**

**وفي المرحلة الثانية من عملية نقل السلطة في اليمن، وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، يشكل مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي سيعقد إن شاء الله قريبا، مركز الثقل في العملية السياسية، وتُبقي اليمن عبر حوار أبنائه واتفاقهم موحدا ومستقرا وآمنا، حيث تتركز حوله الآمال الرسمية والشعبية لطي صفحة الماضي، وتدشين مرحلة جديدة في تاريخ اليمن. وتنبع أهمية مؤتمر الحوار الوطني من مركزية القضايا التي سيبحثها، والتي سيشكل الاتفاق عليها مستقبل اليمن السياسي.**

**ونتطلع إلى أن يكون المؤتمر المرتقب بداية أساسية لاستكمال باقي خطوات المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.**

■ كيف ينظر معاليكم إلى العلاقات مع إيران في ضوء تكرار تدخل إيران في الشأن الداخلي لعدد من دول المجلس؟

**– ان مجلس التعاون يؤكد دائما رفضه واستنكاره لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية لدول المجلس في انتهاك لسيادتها واستقلالها . ونطالب إيران بالكف عن هذه الممارسات، وعن كل السياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة التوتر، وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، مع ضرورة الالتزام التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.**

**كما ان مجلس التعاون يؤكد باستمرار رفضه الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، ويؤكد كذلك على دعم حق سيادة الإمارات على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة. وما زلنا نعبر عن الأسف لعدم إحراز أي نتائج ايجابية من جانب إيران من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها .**

**النووي الإيراني يقلق الخليج ويهدد الأمن العالمي**

■ تبذل دول المجلس جهودا بارزة بالنسبة للوضع في سوريا وتجنيبه اراقة المزيد من دماء مواطنيه الأبرياء، هل من الممكن القاء الضوء على ذلك ؟

**– دعا مجلس التعاون، مرارا وتكرارا، النظام السوري ومنذ بداية الأزمة إلى تغليب الحكمة، ووقف أعمال القتل والتدمير، لكن هذا النظام اختار، بكل أسف، طريق العنف، حتى وصل الحال إلى ما نشهده اليوم من استخدام مفرط للقوة العسكرية بكل أنواعها الثقيلة، دون رحمة ولامبالاة، مخلفا وراءه عشرات الآلاف من القتلى والجرحى الأبرياء، ومدمرا المدن والممتلكات والبنية التحتية، اضافة إلى مئات الآلاف من النازحين واللاجئين داخل سوريا وخارجها؛ الأمر الذي جعل من عملية الانتقال السياسي للسلطة مطلبا يجب الإسراع في العمل على تحقيقه لوقف نزيف دم الشعب السوري وإنهاء معاناته، وتحقيق مطالبه المشروعة، والحفاظ على وحدته . كما أن الظروف المأساوية التي يعيشها السوريون في الداخل، وفي مخيمات اللاجئين في دول الجوار، تحتم على الجميع، دولا ومنظمات، تقديم كافة أشكال المساعدات الإنسانية العاجلة لهم لمواجهة الظروف الحياتية والمناخية القاسية. ويتعين أيضا مساعدة الدول المجاورة لسوريا التي تؤوي مخيمات اللاجئين السوريين ليتمكنوا من تقديم أفضل الخدمات لآلاف العائلات السورية التي غادرت منازلها بسبب قصف النظام العشوائي.**

**ولاشك أن توحيد معظم اطياف المعارضة السورية في الدوحة، برعاية كريمة من حكومة دولة قطر وجامعة الدول العربية، تحت تنظيم واحد هو: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، يعتبر خطوة هامة ستُمكن المعارضة من التحرك ضمن إستراتيجية أكثر وضوحا، وستمنحها المزيد من الدعم والتأييد الدولي.**

■ في القمة الأخيرة لدول مجلس التعاون التي عقدت في الرياض العام الماضي دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية دول التعاون الى الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ما هي الخطوات التي اتخذت حتى الآن في هذا الشأن، وهل تبلورت رؤية محددة بشأن الاتحاد من خلال اجتماعات اللجان المتخصصة؟

**– عقدت الهيئة المتخصصة التي شكلت لدراسة مقترح خادم الحرمين الشريفين عدداً من الاجتماعات تم خلالها تبادل الآراء والمقترحات المقدمة من الدول، وقدمت تقارير الى المجلس الوزاري واللقاء التشاوري للقادة في اجتماعهم في مايو الماضي، تم فيه استعراض عمل الهيئة ومناقشة رؤية المملكة العربية السعودية حول تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين . وسوف يتم تداول مرئيات الدول واستعراض نتائج المشاورات في قمة خاصة تعقد لهذا الغرض في مدينة الرياض بعد استكمال مرئيات الدول بهذا الشأن والانتهاء من المشاورات بين دول المجلس .**

■ لقد مرت ثلاثة عقود على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، كيف تقيمون هذه المسيرة الطويلة؟ وما هي أهم الانجازات التي تحققت حتى الآن؟ وهل ترتقي هذه الانجازات الى طموحات المواطن الخليجي؟

**– ثلاثة عقود من مسيرة التعاون الخليجي ليست طويلة في مجال العمل الإقليمي والدولي. لكن المهم في هذا الإتجاه هو الإنجازات . صحيح أن خطى المجلس ليست سريعة لكنها متأنية، تدرس وتعمل على أخذ كل الأمور في الحسبان، نعم هناك انجازات مهمة على الصعيد الإقتصادي والتنموي والتعليمي والبيئي والعسكري والأمني وغيرها. وهناك مشاريع ضخمة ومهمة نفذتها دول المجلس، مثل الربط الكهربائي، وهناك دراسة إنشاء سكة حديد دول المجلس، والربط المائي بين الدول الأعضاء، وغيرها من المشاريع المشتركة الهامة.**

**وفي المجال السياسي حققت دول المجلس نجاحات عديدة على الصعيد الإقليمي، مثل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وافتتاح مكتب لمجلس التعاون في اليمن لزيادة التواصل بين اليمن والدول الأعضاء، وعلى الصعيد العربي تساهم دول المجلس في المساعدة في إنهاء الأزمة المستفحلة في سوريا الشقيقة، وعقد اجتماع للمعارضة في قطر وتم الإعلان عن تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وكانت دول المجلس أول من اعترف به، ولا زالت دول المجلس تقوم بدور إنساني لمساعدة اللاجئين السوريين، وهناك أيضاً حوارات استراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمنظمات الدولية.**

■ في الجانب الاقتصادي حققت دول المجلس انجازات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية ... ولكن لاتزال هناك حواجز وعوائق تعترض زيادة النشاط التجاري والاقتصادي وتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي ماهي استراتيجيات دول المجلس لازالة هذه الحواجز؟

**– الواقع إن لكل مسيرة تكامل انجازات، وايضا تواجهها في بعض الأحيان عوائق، وهذه العوائق تعمل دول المجلس على أن تتخطاها.**

**وقد وجهت قمم مجلس التعاون بانهاء وازالة كافة ما يعيق مسيرة العمل الخليجي المشترك وتسريع الأداء، كما أن دول المجلس تسعى جاهدة لتفعيل دور القطاع الخاص، ولاشك أن ذلك مرتبط بتوحيد السياسات والتشريعات التي تطلق قدرات القطاع الخاص للقيام بالدور المنتظر في دعم مسيرة التنمية في دول المجلس، ثم تكاملية الاسواق بهذه الدول عن طريق حرية الحركة . وايضا من ضمن الاستراتيجيات الاساسية لدول المجلس تنويع القاعدة الانتاجية ومصادر الدخل وتجنب الازدواجية في المشاريع المشتركة وخاصة في مجال الصناعة .**

■ ما هي أولويات مجلس التعاون حالياً في ظل التحديات الأمنية والسياسية الراهنة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي؟

**– مجلس التعاون ليس كيانا جامدا، فهو يتعامل منذ اليوم الأول لإنشائه، مع التحديات والمتغيرات، الداخلية والخارجية، بكل مسؤولية وحكمة، ويواكب هذه المتغيرات، ويغير في أولوياته، ويطور استراتيجياته بشكل مستمر ليتمكن من التعامل مع الظروف الجديدة، ويقوم بدوره الإقليمي والدولي في ظل هذه المستجدات . فمع الاهتمام بالشأن الداخلي، وتطوير العلاقات البينية بين دول المجلس، أصبحنا اليوم نواجه تحديات تختلف في طبيعتها، وفي أهميتها وتأثيرها، عن تلك التي كنا نواجهها قبل سنوات قليلة. وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي تحيط بالمجلس، وتعاظم التحديات السياسية والأمنية والعسكرية التي تواجهه، وحالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة العربية، فإنه يأتي ضمن أولوياتنا الآن، المساهمة في تحسين الظروف الإقليمية بما يدعم فرص استقرار إقليمنا ودوله، والكل يرى الدور الفاعل والمبادر للمجلس في عدد من الملفات الإقليمية.**

**إن دول المجلس، في خضم هذه الظروف والتطورات، تسعى الى تحقيق خمسة أهداف استراتيجية رئيسية هي: تحصين دول المجلس ضد كافة التهديدات الإقليمية والدولية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحفاظ على مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وتحسين إدارة الازمات والطوارئ والمخاطر، وأخيرا تعزيز مكانة المجلس الإقليمية والدولية.**

■ في قمة أبوظبي السابقة أقر أصحاب الجلالة والسمو الاستراتيجية الاعلامية الخليجية، لماذا لم يتم حتى الآن تفعيل هذه الاستراتيجية، خاصة وان الاعلام بوسائله ووسائطه المتعددة او ما يطلق عليه الإعلام الجديد اصبح مؤثراً وفاعلاً في تشكيل الرأي العام؟

**– أجهزة الإعلام بدول المجلس وبتوجيه وعناية كبيرة من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله، وبإشراف أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المسؤولين عن الإعلام بدأت في تنفيذ البرامج التي نصت عليها الإستراتيجية لتحقيق أهدافها، المتمثلة في تعزيز التعاون وفرص الوحدة بين دول المجلس وتعزيز علاقاتها مع العالم وتحقيق التكامل الاعلامي بين دول المجلس، وقد خطت هذه الأجهزة خطوات ملموسة في تنفيذ الإستراتيجية، التي تحظى باهتمام كبير، وتم تشكيل لجنة متخصصة من الدول الأعضاء لمتابعة تسريع تنفيذ الإستراتيجية، وقد أحيط وزراء الإعلام في اجتماعهم العشرين الذي عقد في الرياض بالمراحل التي مرت بها الإستراتيجية والخطوات التي تم تنفيذها لترجمة مضامينها، وقد أكدوا على ما للإعلام الجديد او المتجدد من طبيعة متسارعة، مما يصعب تقييده بقوالب مسبقة، لذا تم توجيه اللجان الإعلامية المختلفة ومنها لجنة الإعلام الإلكتروني بالعمل بأسرع وقت ممكن على تنفيذ ما يخصها من اهداف وبرامج نصت عليها الإستراتيجية الإعلامية المشتركة .**

**كما إننا في الامانة العامة نعمل حاليا على تنفيذ قرار الاجتماع التشاوري الثالث عشر للمجلس الاعلى الذي عقد في الرياض خلال شهر مايو 2012، والذي نص على تفعيل الدور الاعلامي لمجلس التعاون من خلال منح الامانة العامة لمجلس التعاون الصلاحيات والامكانيات المالية والبشرية، اضافة الى امكانية الاستعانة بالشركات المتخصصة في مجال الاعلام والاتصال لتحقيق اهداف مجلس التعاون إعلاميا.**

■ هل البرنامج النووي الإيراني يمثل أحد هذه التحديات، خاصة وأن تصريحات وبيانات المجلس تعكس قلقاً متزايداً لدول المجلس بشكل خاص ولدول العالم بشكل عام بسبب المخاوف من تطوير هذا البرنامج لبناء قدرات نووية عسكرية، هل لدى دول المجلس خطط موحدة للتعامل مع هذا الملف؟

**– نعم البرنامج النووي الإيراني يقلق دول المجلس باعتبار أنه لا يهدد فقط أمن المنطقة واستقرارها، بل الأمن والاستقرار العالمي، وتؤكد على ضرورة حل هذا الملف بالطرق السلمية، وأهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، مع دعم دول المجلس للجهود الدولية، لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني بالطرق السلمية وخاصة (5 + 1).**

**في الوقت ذاته نؤكد على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة. ومع ذلك فإن دول المجلس أيضاً لا يمكن لها أن تتجاهل المخاوف الدولية من سعي بعض القوى الاقليمية لامتلاك أسلحة نووية وما يشكله ذلك من تهديد للمنطقة بأسرها، وفتح باب سباق التسلح في هذا المجال الذي يتصف بالخطورة الشديدة.**

■ وماذا بشأن التهديد الإيراني المتكرر لإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية، هل لدى دول مجلس التعاون خطط طوارئ في هذا الشأن؟

**– مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، ويعتبر الشريان الحيوي الذي يمر فيه حوالي 45٪ من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم. ان تأمين حرية الملاحة في المضيق مسئولية جماعية لدول العالم، ودول المجلس تسعى جاهدة لتأمين حركة مرور الطاقة عبره، ونأمل من إيران أن تدرك هذه الحقيقة، أما بالنسبة لخطط الطوارئ بهذا الشأن فأؤكد لك أن دول المجلس لديها من**

الأمين العام لدول مجلس التعاون أثناء حديثه لرئيس التحرير تصوير ـ عبدعلي قربان

**الخطط والاستراتيجيات ما يجعلها، بإذن الله، في مأمن من أي خطوة غير محسوبة.**

■ هناك تدخلات أجنبية واضحة في شؤون بعض دول المجلس وخاصة في مملكة البحرين من خلال تقديم مختلف أنواع الدعم لبعض الأطراف الداخلية التي عملت على زعزعة الأمن والاستقرار فيها .. كيف تستطيع دول المجلس حماية نفسها من هذه التدخلات؟

**– دول المجلس لا تتدخل في شؤون أحد، وهي حريصة على الوقوف في وجه أي تدخلات خارجية في شؤونها. ورغم دعواتنا المتكررة لجمهورية إيران الإسلامية بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعض دول المجلس وإثارة القلاقل، إلا أنها مصرة على المضي في طريق يخالف المبادئ المتعارف عليها دوليا في علاقات الدول. وعموما، دول المجلس تؤكد دائما على ضرورة الالتزام التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر وعدم استخدام القوة أو التهديد بها .كما يرفض المجلس الهيمنة الاقليمية أو الدولية على منطقة الخليج، ويعتبر أي اعتداء على إحدى دول المجلس اعتداء على الجميع.**

■ لقد لعبت قوات درع الجزيرة دوراً بارزاً في حماية مملكة البحرين خلال أحداث العام الماضي، هل لدى دول المجلس خطط فورية لتطوير هذه القوات لتكون قوة رادعة لأي تهديد خارجي، وما هي الصيغ المطروحة حول ذلك؟

**– المبدأ المتعارف عليه بين الدول وبين التجمعات الاقليمية والدولية أن حق الدفاع عن النفس حق مشروع، وأن ما يتطلبه ذلك الحق من الاستعداد بالقـــوة، بمختلف عناصرها المباشرة وغير المباشرة، هو أيضاً حق مشروع للجميع، وقد جاء تشكيل قوة درع الجزيرة استجابة طبيعية لتطلعات شعوب دول المجلس في تعزيز قوتها وصيانة مكتسباتها وتأكيد تضامنها في وجه أي خطر قد تتعرض له أي من دول المجلس، وكان من الطبيعي أن يستمر تطوير هذه القوة، ورفع كفاءتها ومواصلة الدراسات والجهود لتحقيق ذلك، وكان من أبرز النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات تحويل القوة الى قوات درع الجزيرة المشتركة.**

■ تسعى الولايات المتحدة الى تعزيز تعاونها العسكري مع دول مجلس التعاون من خلال اقتراحها بإنشاء منظومة الدرع الصاروخية، هل تعتقدون أن تطورات الأحداث الحالية وتصاعد التهديدات الاسرائيلية لإيران وتهديدات ايران بتقويض الأمن الاقليمي، يحتم الاسراع في هذا المشروع ؟

**– كما قلت فإن دول المجلس تسعى من خلال حقها المشروع في الدفاع عن نفسها إلى امتلاك وتطوير جميع القدرات والإمكانات المتاحة في هذا المجال إنطلاقاً من أن مسئولية الدفاع عنها هي مسئولية أبنائها بالدرجة الأولى.**

**وكان من الطبيعي أن تسعى دول المجلس لتوظيف علاقاتها المتميزة مع كثير من الدول والقوى المؤثرة في العالم، لخدمة الغايات والأهداف التي تحقق حماية مكتسباتها ومقدراتها.**

**وقد أصبح من المعلوم للجميع تصاعد المخاطر التي تمثلها الصواريخ البالستية وما تشكله من تهديد خطير، وما يتطلبه التصدي لها من وسائل وتدابير تقنية متقدمة في مجال الإنذار المبكر والدفاع.**

**ومع كل ذلك تظل دول المجلس منفتحة على جميع الجهود الرامية لتعزيز الجوانب الدفاعية في هذا المجال مع عدم إغفال حقها المطلق في تحديد خياراتها الدفاعية، وتبني السياسات وبرامج التسليح التي تنسجم مع ما يتطلبه هذا الحق من خيارات عديدة.**

■ ما هو الجديد في برنامج العمل المشترك بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي؟

**– تم إنجاز عدد كبير من الفعاليات المشتركة في إطار تنفيذ «برنامج العمل المشترك للمرحلة 2010-2013»، في مجالات التعاون المالي والاقتصادي والنقدي، والتجارة، والطاقة، والسلامة النووية، والبيئة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليم العالي والبحث العلمي، والعديد من المجالات الاخرى.**

■ ما هي الاهداف المتوخاة من منتدى التعاون الاستراتيجي بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية الذي أسس هذا العام؟

**– أسس منتدى التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في مارس 2012، بهدف ايجاد إطار عمل مشترك لتوحيد وتعزيز الجهود المشتركة في عدد من المجالات، السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، بالاضافة إلى التعاون في مجال الصحة والتقنية.**

**وقد تم في نيويورك في سبتمبر من هذا العام، التوقيع على الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.**

■ سبق ان أعلنت الحكومية البريطانية عن «مبادرة الخليج» ودخل مجلس التعاون في مفاوضات معها لتحديد معالم هذه المبادرة. إلى أين وصلت هذه المفاوضات؟

**– وزراء خارجية دول مجلس التعاون عقدوا في يونيو الماضي في لندن اجتماعاً مشتركاً مع وزير الخارجية البريطاني، وكان هذا الاجتماع الوزاري الأول في إطار الحوار الاستراتيجي مع المملكة المتحدة. وتم في الاجتماع مناقشة مشروع خطة العمل المشترك بين الجانبين، من اجل ترجمة الأهداف المشتركة للجانبين إلى خطوات عملية ملموسة تحقق مصالحهما المشتركة.**

**كما تم الاتفاق على أن تعمل الخطة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، والتجارة والاستثمار والمعاملة الضريبية والتعاون القنصلي، وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية للشعوب، وتعزيز التنمية المستدامة، التبادل العلمي والثقافي.**

**ومازلنا في مرحلة استكمال المشاورات حول الصيغة النهائية للخطة تمهيدا لإقرارها بشكلها النهائي.**

■ إلى أين وصل التعاون مع كل من الأردن والمغرب؟

**– تنفيذاً لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بشأن تعزيز التعاون مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، وتأسيس شراكة استراتيجية متميزة معهما.**

**فقد تم إقرار خطة العمل المشترك بين مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية (2012-2017) في الاجتماع الوزاري المشترك الثاني الذي عقد بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزيري خارجية البلدين الشقيقين في 7 نوفمبر 2012م.**

**وحددت خطط العمل المشار إليها مجالات التعاون المشترك والأهداف المرحلية لهذا التعاون والآليات المقترحة لتحقيقها.**

**وشملت خطط العمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والزراعة والأمن الغذائي والنقل والمواصلات والاتصالات وتقنية المعلومات والموارد الطبيعية والطاقة المتجددة والكهرباء والبيئة والتنمية الاجتماعية والتعليم والتعليم العالي والتقني والبحث العلمي والشباب والرياضة والإعلام والثقافة، وكذلك المجال القانوني والقضائي.**

**وسيتم يتم عرض هذا الموضوع على مقام المجلس الاعلى في دورته (33) التي ستعقد في مملكة البحرين**

■ ما هو تقييمكم للوضع في اليمن اقتصادياً وسياسياً وأمنياً؟

**– نرى أن الاستقرار في اليمن عامل مهم للتنمية الاقتصادية فيها. كما أن التنمية دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار والرفاه لليمن.**

**ولذلك فقد تم الاتفاق على البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية في اليمن الشقيق ( 2012 – 2014م ) الذي أعدته حكومة الوفاق الوطني بمشاركة المانحين والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، حيث تعهد المانحون بتقديم 7،9 مليار دولار، منها 6،4 مليار في مؤتمر المانحين الذي عقد في الرياض بتاريخ 4 سبتمبر 2012م، إضافة إلى مبلغ 1،5 مليار في مؤتمر أصدقاء اليمن الذي عقد في نيويورك بتاريخ 27 سبتمبر 2012م. إلا أن المبالغ التي تم تخصيصها من هذه التعهدات لا تزال دون المستوى المرجو لها، مما يحتم بذل الجهود اللازمة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية للاستفادة من المبالغ المرصودة في دعم الاقتصاد اليمني خلال العام القادم حتى يستعيد عافيته على أمل أن يبدأ في النمو مجددا في الأعوام التالية. ومما لا شك فيه أن الدعم التنموي لليمن والاستقرار الاقتصادي فيه سوف يسهمان في الاستقرار السياسي والأمني في اليمن الشقيق.**

■ هناك لجان فنية مختصة، تجتمع بشكل دوري في إطار مجلس التعاون لدراسة كافة الجوانب الفنية والهيكلية المتعلقة بمشروع إنشاء سكة حديد للربط فيما بين الدول الأعضاء في المجلس، فهل هنالك من تصور واضح تمهيداً لقيام مثل هذا المشروع الكبير بين دول مجلس التعاون؟

**– يؤكد قادة دول المجلس، دائما على أهمية الاستثمار في المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون، لاسيما مشروع إنشاء شبكة سكك حديدية تربط بين دول المجلس بعضها البعض لما في ذلك من آثار إيجابية مباشرة على تيسير حركة التجارة المتبادلة بين دول المجلس، وحرية التنقل لمواطنيها والمقيمين فيها، بالإضافة إلى أن الاستثمارات المشتركة بين دول مجلس التعاون تعد داعماً أساسياً لاقتصادياتها.**

**إن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تم استكمالها في عام (2009) وأشارت نتائجها إلى أن المشروع ذو جدوى اقتصادية وله فوائد ايجابية من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لدول المجلس.**

**وبدأت دول مجلس التعاون مرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع ودراسة إنشاء هيئة خليجية مختصة للإشراف على تنفيذ المشروع بشكل متكامل والتنسيق مع الدول الأعضاء في هذا الشأن، وتم تكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون بتكثيف العمل لانجاز هذا المشروع الحيوي في أسرع وقت ممكن وبأفضل المواصفات المتوفرة عالمياً، وتم تشكيل لجنة مالية وفنية من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .**

**وقد أحرز المشروع تقدماً ملموساً وقطع خطوات كبيرة على مسار تنفيذه حيث اتفقت الدول الأعضاء، بالتنسيق مع الأمانة العامة، على خطة عمل وبرنامج زمني لاستكمال التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع خلال عام (2013) ومن المتوقع أن تبدأ مراحل إنشاء المشروع خلال عام (2014) لاستكمال تنفيذه وتشغيله خلال عام (2018م).**

■ كيف ينظر معاليكم إلى أداء السوق الخليجية المشتركة منذ قيامها عام 2007، وهل ساهمت بشكل أو بآخر في تعميق المواطنة الاقتصادية الخليجية وتحقيق الاستفادة من إقرار مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين المواطنين (الطبيعيين والاعتباريين)؟

**– واصلت السوق الخليجية المشتركة ومنذ الاعلان عن قيامها عام 2007م نموها الايجابي مدعومة بعناية واهتمام قادة دول المجلس حفظهم الله بالجانب الاقتصادي وتحقيق رفاهية مواطني دول المجلس وتعميق المواطنة الاقتصادية الخليجية، ويتجلى ذلك من خلال القرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى .**

**وقد ساهمت الآليات والأدوات المتخذة لتنفيذ القرارات الصادرة في اطار السوق الخليجية المشتركة والتي من ضمنها تعيين ضباط اتصال من الدول الأعضاء وإنشاء لجنة خليجية مشتركة تُعنى بمتابعة تنفيذ متطلبات السوق على تحقيق نتائج إيجابية وملموسة شملت العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تقع ضمن نطاق السوق الخليجية في الدول الأعضاء، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر، السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وفتح فروع للشركات في الدول الأعضاء، وتطبيق مبدأ المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في العمل في القطاعين الحكومي والأهلي، ومد مظلة التأمين الاجتماعي والتقاعد، وحرية تملك العقارات، وانتقال رؤوس الأموال، وتحقيق الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والأهم من ذلك زيادة التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون وسهولة انتقال السلع والخدمات. وغيرها من مزايا هامة استفاد منها مواطنو دول مجلس التعاون بشكل مباشر لا يتسع المجال للتوسع في ذكرها توضح في مجملها أن السوق الخليجية المشتركة ساهمت وبشكل فاعل في تعميق المواطنة الاقتصادية الخليجية على مدى السنوات الماضية.**

■ مثل الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي اعتباراً من مطلع عام 2003م أهم المراحل الحيوية التي عززت العمل الاقتصادي المشترك، وخلقت بيئة اقتصادية مواتية نقلت اقتصاديات المنطقة من مرحلة التنسيق والتعاون إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي، وكما يعلم معاليكم تقوم اللجان الفنية المختصة بدراسة متطلبات الاتحاد الجمركي، فإلى أي مدى وصلت هذه اللجان الفنية في اطار المجلس في أعمالها وتحقيق أهدافها ؟

**– يعتبر قرار المجلس الأعلى في دورته – الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى (ديسمبر 2011 – الرياض) بإنشاء هيئة للاتحاد الجمركي، وتكليفها باستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي نقطة تحول إيجابية في مسيرة الاتحاد الجمركي، وشكل هذا القرار برنامجاً زمنياً ملزماً لتطبيق الوضع النهائي للاتحاد الجمركي بكامل متطلباته، من خلال إنجاز هذه المهام والاتفاق عليها قبل الاجتماع التشاوري للمجلس الأعلى في 2014 للوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2015.**

**وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته (32) بإنشاء هيئة للاتحاد الجمركي، والتي بدأت أعمالها في الأول من يونيو 2012 تم الاعلان رسمياً عن انطلاق هيئة الاتحاد الجمركي وبدء أعمالها خلال الاجتماع الأول لهيئة الاتحاد الجمركي، وتم تشكيل الفرق اللازمة لدراسة استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي.**

**ومن خلال النتائج الأولية لأعمال هذه الفرق واللجان، يمكنني القول بأن الاتفاق على متطلبات الاتحاد الجمركي والوصول للوضع النهائي له يسير وفق البرنامج الزمني الذي وضعه قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم، واننا متفائلون من تمكن دول المجلس من وضع الآليات اللازمة للوصول للوضع النهائي للاتحاد الجمركي قبل منتصف عام 2014.**

**وستقوم الأمانة العامة بعرض تقرير مفصل عما تم انجازه خلال عام 2012م لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي على قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم في دورتهم الثالثة والثلاثين التي ستعقد في مملكة البحرين.**

■ بالنسبة لمشروع الربط المائي، هل يرى معاليكم أن العمل في هذا المشروع يجري بالشكل المطلوب ووفق البرنامج الزمني المقرر له في إطار العمل الخليجي المشترك؟

**– إن العمل في مشروع الربط المائي يجري بالشكل المطلوب تماما تنفيذا لتوجيه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في اللقاء التشاوري الرابع عشر الذي عقد بتاريخ 14 مايو 2012م في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والقاضي بإعداد دراسة معدلة للربط المائي بين دول مجلس التعاون، في ضوء قرارات المجلس الأعلى بهذا الشأن والدراسات السابقة التي أعدت، وأن يكون مصدر المياه من بحر العرب أو بحر عمان.**

**وقد عقد وزراء الكهرباء والماء بدول مجلس التعاون اجتماعا لتحديث الاطار المرجعي للدراسة السابقة على ضوء المعطيات التي تتضمن الاستفادة القصوى من البنية التحتية المتوفرة لدى الدول وامكانية الربط الثنائي .**

**كما تم التفاوض مع الاستشاري لتحديث الدراسة السابقة على وجه السرعة وفقا للإطار المرجعي المعدل، وقدمت الشركة الاستشارية عرضا فنيا وماليا للدراسة المعدلة . وقد وافق المجلس الوزاري في دورته (125) التحضيرية التي عقدت في 7 نوفمبر 2012م بمملكة البحرين على العرض المقدم، وتمت الموافقة عليه من قبل المجلس الوزاري تمهيدا لرفعه إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس**

■ وأخيراً معاليكم منذ توليكم مهام منصبكم أمينا عاماً لمجلس التعاون، أخذتم على عاتقكم تطوير وإعادة هيكلة جهاز الأمانة العامة، فأين وصل مشروع إعادة الهيكلة بعد مضي عام ونصف على توليكم مهام منصبكم؟

**– انبثقت فكرة تطوير وإعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس التعاون من قرار كريم من مقام المجلس الوزاري في دورته 119 يونيه 2011، وذلك تأكيدا على اهتمام الدول الأعضاء ورعايتها المطلقة للتطوير والتحديث المستمر لمجلس التعاون ومؤسساته. وتنفيذاً لهذا القرار، تم تدشين «برنامج تطوير وإعادة هيكلة الأمانة العامة» في شهر أبريل 2012، وذلك بعد دعوة ثلاثة عشر شركة استشارية من الشركات العالمية المتخصصة في قضايا إعادة الهيكلة والتطوير، حيث أتت نتائج تقييم العروض الفنية والمالية لهذه الشركات باختيار شركة برايس وترهاوس كوبرز لتنفيذ مشروع إعادة الهيكلة.**

**وترتكز منهجية التطوير في البرنامج على تقييم وتطوير الأمانة العامة في خمسة عناصر أساسية تتمثل في العمل الاستراتيجي، والهيكل التنظيمي، وهيكل الإجراءات والعمليات، وسياسات وممارسات الموارد البشرية، والمنظومة التقنية. ويتم تنفيذ البرنامج على أربع مراحل رئيسية، حيث يتم تقييم الوضع الراهن للأمانة العامة في القضايا الخمس أعلاه، وصياغة التوجهات الاستراتيجية للأمانة العامة. وفي المرحلة الثانية يتم العمل على التصميم المؤسسي (هيكل الإجراءات والهيكل التنظيمي، واستراتيجية الموارد البشرية وخطة تقنية المعلومات). وفي المرحلة الثالثة، يتم العمل على التخطيط للتنفيذ، بينما يتم في المرحلة الرابعة التنفيذ الكامل لمخرجات البرنامج. وقد تم حتى الآن الانتهاء من المرحلة الأولى للبرنامج ونحن بصدد الانتهاء من المرحلة الثانية. وقد خرجت المرحلة الأولى بإستراتيجية الأمانة العامة للفترة من 2013م – 2015م، حيث ترتكز رؤية الأمانة العامة على «الريادة والتميز في تحقيق أهداف مجلس التعاون»، بينما تتمثل الرسالة في «التميز المؤسسي والبشري والتنظيمي في تقديم الدعم لمسيرة مجلس التعاون».**

**ويتم العمل على تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية، حيث يتمحور الهدف الاستراتيجي الأول حول «التميز» بمعنى «قناعة الأطراف ذات العلاقة بتميز الأمانة العامة»، ويسعى الهدف الاستراتيجي الثاني إلى «التأثير» بمعنى «التأثير إيجاباً على مسيرة مجلس التعاون بتقديم المساندة الفعالة لآليات صناعة القرار في المجلس». ويركز الهدف الاستراتيجي الثالث على تحقيق «المكانة» أي تطوير وبناء هوية متميزة للأمانة العامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية».**

**ولعلي في هذا المقام أن أشيد بالدور والدعم اللامحدود الذي تلقاه الأمانة العامة وجهود التطوير فيها من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء.**

**تأمين حرية الملاحة عبر مضيق هرمز مسؤولية دولية جماعية**

**تفاؤل بوضع صيغة نهائية للاتحاد الجمركي بمنتصف 2014**

**تطوير الأمانة العامة لتعزيز تميزها ومكانتها إقليمياً ودولياً**